من اهل القبلة وفيها اذا خرجوا على امام عدل واراد واقتاله ودعوا الى مايطيعه دعوا الى السنة والجماعة فان ابوا وقاتلوا وان دعى الامام اهل المعصية الى الحق فلم يرجعوا وقاتلوا قلت يريد اذا كان الامام عدلا كما قدمنا ولو كان غير عدل فلا يجيء معه حتى يحقق بدعتهم كما قالوه في كتاب الرجم اذا دعا ائمة الى قطع يد المسلمة وهو محق خرج فقتاله اقبح وان مع ابي يزيد يعبد ان تواصوا وشاوروا تركوا حديثا ذكي وجوب قتالهم وانهم محوس الامة فيفيد خروجه ابن يونس مسئلة اثاروها في قتال الخوارج وقد اثنى على شيخنا ابا الحسن فتوى ما بي قد سحنون افتى من الله قتال الخوارج بقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية ويجب على المسلمين جميعا قتال الخوارج والعصبة بهذه الآية ان كان الامام عدلا فان لم يكن عدلا وخرج عليه عدل فعليه الخروج مع العدل حتى يظهر دين الله وان كان الخارج غير عدل كما ان يريد نفسك ومالك وعلم المسلمين ان قدرت وان طلبوا الوالي الظالم فلا يجوز ذلك الدفع عنه والقيام عليه والاسبعال الوقوف عن العدل كان هو القائم او المقوم ولا يقام على ولاة الجور الا مع الولاة ان راوا الذلك وجها وهو دفع الفساد الظاهر ولا يقام لدفع المسلمين الا باجتماع والتولية عليهم من يقوم بالحق ولا يكون الا قرشيا وان كان غير قرشي قام بالعدل فدعي الى نصرته وجب طاعته وان لم يبع فلا نصرح له على الناس وتقدم في الصلاة ان السيوري سئل عن الوهبية سكنوا بين اظهر اهل السنة واظهروا بدعتهم فاستوطأ الامر عليهم من يقدر على تغييرهم الهم فاراد هدم مسجدهم وضخ انهم وضربهم وسجنهم وردهم لمذهب مالك وربما تزوج الوهبي مالكية المقوي عصبية لمصاهرتهم قلت لا يهدم المسجد بل يحال منهم ويمنع من اعراب من الدخول اليهم والتصرف عندهم وهو الصواب والحق ويعمر المسجد باهل السنة ويمنع نكاح من تزوج من اهل السنة وبمجتمعهم ويضربهم ان لم يتوبوا لهذا هو الحق ومن قدر على ذلك لزمه ولا يتركون يخالطون الناس وسئل النخعي يضاعف قوم من الوهبية سكنوا بين اظهر اهل السنة وغلبوا الان مذهبهم وبنوا مسجدا يجتمعون فيه يظهرون مذهبهم فيه فاشار فيه باهل السنة وبأبي العواب من كل جهة كالحسنين والمستراس ويفتيون عندهم ويحتمل لهم الضيافات ويقودون في الاعياد موضع قريب من اهل السنة فهل لمن بسط الله يده في الارض الانكال عليهم وضربهم وسجنهم حتى يتوبوا من ذلك فاجاب اذا كان الامر كما وصفت فهذا باب عظيم يخشى منه ان تشتد شوكتهم ويعسر دفعهم على الناس ويحتمل الجملة اليهم ومن لا يمكنه واجب على من بسط الله يده في الارض ان يستعين بهم فان لم يوجد سواهم وسعهم او سايغ في ذلك فان لم يفعلوا فقد اختلف في حكمهم وعن ابي حبيب ينزل من تاب منهم الى ان يكون لهم جماعة في موضع فلا ينزل وان تاب حتى يتفرق جمعهم وينتهي فساد اعتقادهم خشية المنكر وبأضلالهم وهم اشد في كفر الدين من اليهود والنصارى للعرفة بكفرهم ولا تكيس ايمانهم وهؤلاء يقولون نحن مسلمون نقر القرآن ونؤمن بمحمد ونحالفون مضمون ذلك ويعدون الاحاديث التي تروى في البخاري وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام نلاهذه الآية هو الذي انزل عليك الكتاب الى قوله وما يذكر الا اولوا الالباب فقال عليه الصلاة والسلام

اذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فاولئك الذين سمى الله فاحذروهم وفي البخاري ايضا عن عبد الله بن عمر كان يقول في الخوارج شرار الخلق ويقول انطلقوا الى آيات نزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج قوم في آخر الزمان حداث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من قول خير البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فاينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيامة وفي حديث الجعرانة لئن ادركتهم لاقتلنهم قتل عاد وفي حديث المسجد الذين يؤمونه لانه لا يقال فيه حق وما يأتيا المولد فيه ضلال ولانه قصد به الضرار وقد نهانا في مثله لانهم فيه ابدا وفي هدم ذلك لهم وبقاؤه وكن وفيه مفسدة بينة في نفوس العامة لفساد مذهبهم واجتنبوا قولهم في اثر نفوسهم لانه بيان للعناد ودليله من السنة انه عليه الصلاة والسلام حرق حانوت الخمار ببيعها فكذلك يقال في كل ما يتخذ الناس بعد ما تتبعوا هذه البدعة قلت وكذا هدم الطاغوت التي كانت لثقيف وقطع الاصنام التي كانت في الكعبة والحرم الى غير ذلك وكذا قطره عليه الصلاة والسلام بالمكروه الصوم وسئل السيوري عن اخوين احدهما مسلم والاخر مشرك ولما مات فقسم السلطان المشرك واصطفى الربع المشروط وبعد سنين كثيرة اعاد السلطان الربع الى ورثة المشرك مع ولد المسلم فباع ورثة المشرك نصفهم ونصف الولد المسلم بجزء من الثمن لكون يد السلطان كانت عليه فظهر المشتري انه يعطي بقيمة فهل ما اشتراه قيام لذلك واراد ورثته تطييبه واخراج ما يجب فيه هل يقوى ذلك او نصح للفقراء وفي مصالح المسلمين العامة من بني سور وغيره هل يطيب لورثة المشتري هذا الربع اذا قطع السلطان ذلك لهم هل يطيب ذلك لهم ام مع ان المشتري كانت له ولاية يستحق ما ذكر فاجاب الكافر لا يورث الحل فلو لم يكن ما ذكر به ما صح لورثته لاستحقاق ذمته فلا يطيب ذلك لورثة المشتري الا باخراج حقه ثم انه انما يقدر على الوصول اليه الا بما تفوه فيه ولا يقدر على استيجاد حوسبوا بذلك من قلة مالوا او دونه وما بقي يخرج من مصارف بيت المال يجمع جماعة نقاة مأمونون وينظرون اوراق الوجوه فيجيبونه فيه اما للفقراء او غيره من مصالح المسلمين قلت اطلاق الكفر عليه جار على مذهب العتبي وبين اذ قد اجمعوا على كفرهم وقد دلت يلجئونهم ويقتلونهم لما تكنوا منهم من كل وجه وتقدم فتوى التونسي وبديعه حين قسمهم الى كافر وغيره ابو حفص لا يصلى عليهم ان ماتوا الا لاحد من يصلي عليهم قلت هذا جار على تبيد سحنون ان ذلك ادبا لهم وعلى القول الآخر هو كذلك ولا يأكلوا الا السبي اذا تزوج وليهم ويقول لعلها ترجع الى السنة فتزني بمن الرجال ويتزل منها ولدا فان كان الحضانة للجدة او الخالة منهم عند فقد الام فيصير الولد معهم ولما دفع الحواة اليهم فيبين انه لا يجوز قلت قد اوجب فيها الحضانة للكافرة وتضم الى ناس صالحين ان خيف منها وكذا يكون هذه الا ان يقال فتنة به ولا اشد لتسبيتهم الى الاسلام كما تقدم وكنت سئلت منذ ثلاثين سنة بالقيروان حيث كنت مفتيا بها وهي في رجل اطلق القول بالاسم سبحانه وتعالى بما يقول الملحدون والزائغون في السماء حكمه في هذا الاطلاق وكيف ان كان

Copyright Reserved Sharing Society

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)